



منشور

الإجراءات رقم (٣) لسنة ٢٠١٥

بالإطلاع الى :-

- قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ٦٣ وتعديلاته .
- اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ .
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .
- والحقاً لمنشور الإجراءات رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٣ .
- وتوصيات لجنة السياسات بالهيئة العامة للاستثمار .
- وأشار الى موافقه السيد الاستاذ الدكتور/ وكيل أول الوزارة رئيس مصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠١٥/١/٨ .

يراعى الالتزام بمايلى :-

أولاً :-

- ان الاصل فى التعليمات ان البضائع المصدرة من المناطق الحرة الى خارج البلاد دون إجراء أي عمليات صناعية عليها (بضائع مخزنة فقط) فتتم بموجب شهادة ترانزيت جمركية وطبقاً لقواعد إجراءات النقل ترانزيت وذلك منعاً لزدواج صرف دعم الصادرات (المساندة التصديرية) وكذا منعاً لزدواج استرداد ضريبة المبيعات .

ثانياً :-

- بالنسبة للرسائل السابق دخولها للمناطق الحرة بموجب شهادات صادر يجوز تصديرها بموجب شهادات صادر أيضاً مع مراعاة الضوابط الآتية :-
- ان تقوم ادارة المنطقة الحرة بالتدوين على اقرار الصادر خاتمه الملاحظات عبارة (ان المشمول لا يستحق عليه دعم صادر او استرداد ضريبه مبيعات) وبناءً عليه ستقوم مصلحة الجمارك بالتنويه على شهادات الصادر بشكل واضح وصريح انها لا تستخدم لاي من اغراض استحقاق المساندة التصديرية او استرداد ضريبه المبيعات مع استمرار العمل بماورد بالبند ثالثاً من المنشور رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٣ فيما يخص شهادات الكويز فقط .

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة ،،،،،

رئيس الإدارة المركزية

مدير عام

للسياسات والإجراءات الجمركية

الإدارة العامة للسياسات والإجراءات

{ محمود كيسى }

{ [Signature] }

الإسكندرية فى ١ / ٢ / ٢٠١٥
عزة/ منشورات ٢٠١٥ ص: ٣